حول مسألة تعدد مصادر الاسلحة

المقدم الهيثم الايوبي

اتسم الصراع العربي ــ الاسرائيلي منذ بدايته ، بانه صراع بين قوتين محليتين غير صناعيتين ، تستخدمان في القتال اسلحة وذخائر ومعدات مستوردة من الدول الصناعية المتقدمة ، الامر الذي جعل الارادة القتالية في المعسكرين العربي والاسرائيلي مرتبطة الى حد بعيد بارادة الدول المصدرة للاسلحة، وخاضعة لتحديدات العمل التي تفرضها استراتيجيات هذه الدول ومخططاتها .

ولقد زاد قوة الارتباط والخضوع لتحديدات العمل عاملان هامان ، يتمثل **اولهما** في ضعف الانتاج القومي العام في الدول العربية واسرائيل بالنسبة الى تكاليف ومصروفات التسليح التي تتطلبها المجابهة المصيرية ، الامر الذي فرض على هذه الدول ضرورة البحث عن مصدر تسليحي يقدم لها ما تحتاج اليه مجانا او باسعار مخفضة ، او يمنحها على الاقل تسهيلات كبيرة في الدفع (ديون طويلة الاجل بفائدة محدودة ، مبادلة السلاح بالسلع المحلية حتى لو لم تكن الدول المصدرة للسلاح بحاجة ماسة اليها) . اما **العامل الثاني** ، فهو ارتفاع المستوى التكنولوجي للاسلحة المستوردة عن المستوى العام للقاعدة التكنولوجية في دول المنطقة ، وهذا ما جعل كفاءة استخدام الاسلحة في الدول العربية واسرائيل مرتبطة (بنسب متفاوتة) بالخبراء والفنيين الذين يرافقون هذه الاسلحة ، وبعدد البعثات العسكرية المرسلة الى الدول المصدرة .

واخذ الارتباط التسليحي اشكالا مختلفة تتناسب مع طبيعة المرحلة التي مر بها الصراع . ففي مرحلة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٥ ، كان الارتباط التسليحي العربي والاسرائيلي وحيد الجانب، نظرا لان المعسكر الغربي كان مصدر السلاح لكلا الطرفين المتنازعين. وكانت ارادة الصراع في الشرق الاوسط بالتالي محكومة بالارادة الغربية القادرة على خلق ميزان القوى الملائم لاسرائيل ، وتحجيم الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، ورسم حدوده الزمانية والمكانية بشكل يخدم مصالح المعسكر الغربي او لا يؤثر عليها على الاقل . وفي العام ١٩٥٥ كسرت سورية احتكار السلاح ، وتلتها مصر ودول عربية اخرى . ولم يعد المعسكر الغربي المصدر الوحيد للاسلحة المتدفقة الى الشرق الاوسط ، واصبحت ارادته جزءا من معادلة ميزان القوى بدلا من ان تكون الضابط الوحيد لهذه المعادلة .

وكان لوصول الاسلحة الشرقية الى المنطقة عدة تأثيرات سياسية واقتصادية